



الوثيقة التعريفية لمشروع الرخصة الدولية لأعمال الأوراق المالية (Offshore Securities Business License)

المعلومات الواردة في هذه الوثيقة لم يتم اعتمادها من مجلس هيئة السوق المالية بصيغتها النهائية أي قد تخضع للتعديل.
وعليه، يحى الاعتماد على أحكام الأنظمة واللوائح التنفيذية المعتمدة.

المقدمة

انطلاقاً من دور هيئة السوق المالية ("الهيئة") في تنظيم وتطوير السوق المالية والمتعاملين فيها وتنويع قاعدة المستثمرين، تعمل الهيئة بشكل مستمر ضمن أعضاء برنامج تطوير القطاع المالي على المبادرات الاستراتيجية التي لها أثر في تطور القطاع المالي وزيادة كفاءته.

تأتي مبادرة الهيئة الاستراتيجية في شأن الرخصة الدولية لممارسة أعمال الأوراق المالية داعماً لهذه الجهود، إذ تهدف إلى استقطاب المؤسسات المالية المحلية والدولية، بما يعزز مكانة المملكة كمركز مالي عالمي.



برنامج تطوير القطاع المالي

يسعى البرنامج إلى **تطوير القطاع المالي ليكون قطاعاً مالياً متنوعاً وفعالاً** لدعم تنمية الاقتصاد الوطني، وتحفيز الادخار والتمويل والاستثمار، وزيادة كفاءة القطاع المالي لمواجهة ومعالجة التحديات



رؤية السعودية 2030

تستهدف الرؤية الوصول إلى مجتمع حيوي واقتصاد مزدهر، من خلال **توفير بيئة مناسبة للنمو، واستحداث فرص عمل للمواطنين، وتوفير بيئة تنافسية جاذبة مفتوحة للأعمال، لبناء اقتصاد عالمي رائد**



هيئة السوق المالية

تضمنت الخطة الاستراتيجية للهيئة للفترة من عام 2024م إلى عام 2026م، في الهدف الاستراتيجي الرابع من الركيزة الأولى منها، **مبادرة تقديم رخصة خارجية لأعمال الأوراق المالية (Offshore) تهدف إلى تعزيز مكانة المملكة كمركز مالي عالمي**



برنامج المقرات الإقليمية

مبادرة مشتركة بين وزارة الاستثمار والهيئة الملكية لمدينة الرياض **لوضع المملكة كمركز إقليمي رائد للشركات متعددة الجنسيات**

نموذج عمل الرخصة الدولية

ماهية الرخصة الدولية

الرخصة الدولية هي رخصة تُمنح من قبل الهيئة لممارسة أعمال الأوراق المالية وفق الخصائص المحددة الواردة في قسم أبرز خصائص الرخصة الدولية من هذه الوثيقة، وتخضع الرخصة إلى أنظمة وتشريعات المملكة بما في ذلك نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية بحسب الإطار التنظيمي المحدد لها في ضوء ممارستها أعمال الأوراق المالية.

أهداف الرخصة



تعزيز مكانة المملكة
كمركز عالمي لخدمات
الأوراق المالية



جذب المعرفة ونقل
الخبرات في قطاع
الأوراق المالية



الموائمة مع مبادرة
برنامج المقرات
الإقليمية فيما يتعلق
بالمؤسسات المالية
التي تقدم خدمات
الأوراق المالية



دعم تطوير القطاع
المالي من خلال جذب
المؤسسات المالية
العالمية

أبرز خصائص الرخصة الدولية

المقر في المملكة

مقر المؤسسة الحاصلة على الرخصة الدولية هو المقر الإقليمي المرخص له من قبل وزارة الاستثمار.

فئة العملاء

يأتي مسمى "الرخصة الدولية" بناءً على فئة العملاء الأساسية التي تتعامل معها مؤسسة السوق المالية المرخص لها بهذه الرخصة، حيث أن فئة العملاء الأساسية هم العملاء الأجانب خارج المملكة.

كما تتيح الرخصة الدولية للحاصلين عليها من التعامل مع فئة محددة من العملاء المحليين حيث يسمح لها بالتعامل مع فئة العملاء المحليين التالية:

- حكومة المملكة والجهات الحكومية
- الجهات التي تتمتع بالشخصية الاعتبارية العامة (على سبيل المثال لا الحصر، الصناديق السيادية وصناديق التقاعد)
- مؤسسات السوق المالية، والبنوك المحلية، وشركات التأمين

أعمال الأوراق المالية

- ممارسة أنشطة أعمال الأوراق المالية خارج المملكة وذلك في الأوراق المالية المصدرة أو المدرجة خارج المملكة.
- إدارة صناديق استثمارية ومحافظ استثمارية تستثمر في أوراق مالية مصدرة أو مدرجة داخل المملكة.
- تعمل الهيئة على تمكين الحاصلين على الرخصة الدولية من تأسيس صناديق استثمارية خاصة في المملكة ذات هياكل مرنة.

الازدواج الوظيفي

- يمكن لمؤسسة السوق المالية الحاصلة على الرخصة الدولية الاستفادة من مفهوم الازدواج الوظيفي في حال كانت هذه المؤسسة تابعة لمؤسسة سوق مالية مرخص لها من الهيئة لممارسة أعمال الأوراق المالية، مع مراعاة متطلبات أداء الوظائف واجبة التسجيل المنصوص عليها في الإطار التنظيمي للرخصة الدولية.
- فيما يتعلق بمتطلبات طلب التسجيل، فإنه لا يتطلب من مؤسسة السوق المالية الحاصلة على الرخصة الدولية تقديم طلب تسجيل الموظف لدى الهيئة كونه مسجلاً مسبقاً لدى مؤسسة السوق المالية التابعة لها والمرخص لها من الهيئة، شريطة أداء الشخص المسجل لوظيفة مماثلة.

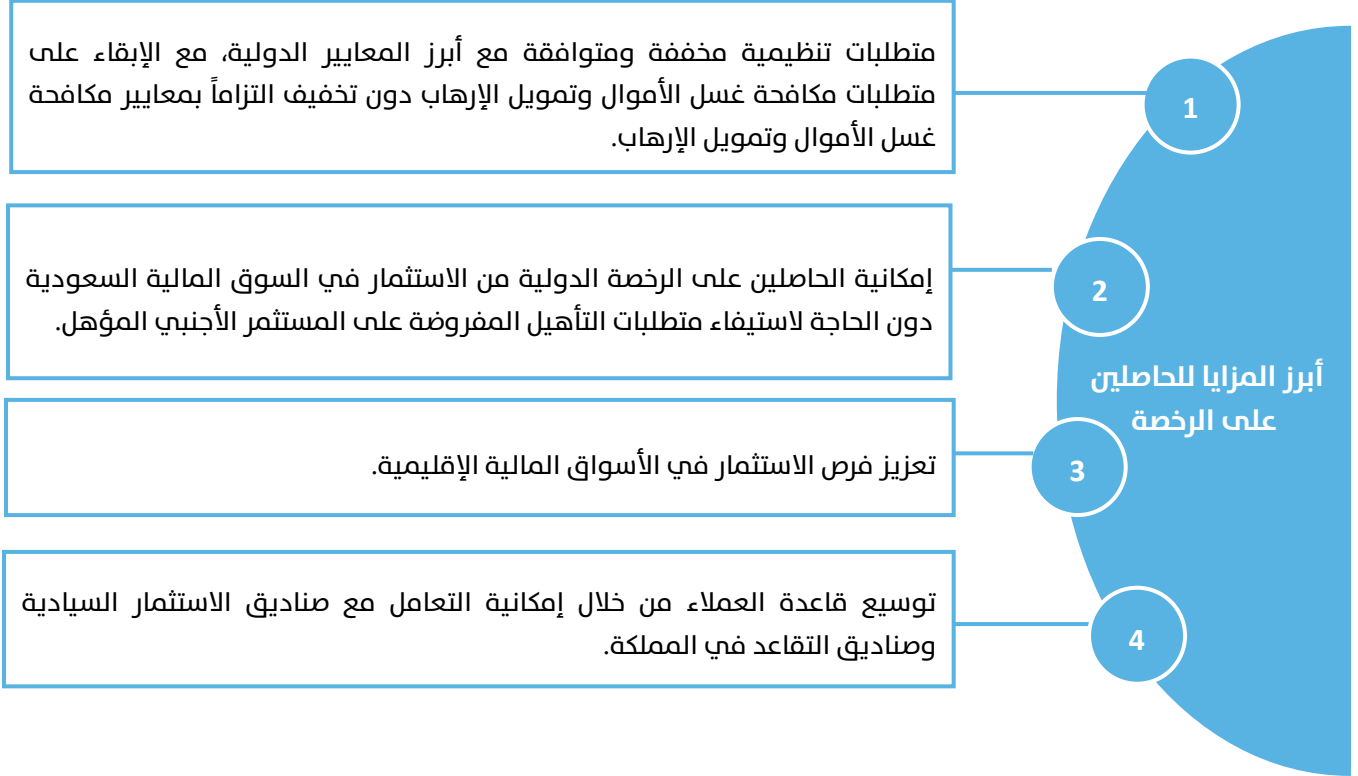
جهة المنازعات واللغة المستخدمة

يمكن لمؤسسة السوق المالية الحاصلة على الرخصة الدولية الاتفاق مع عملائها على اختيار القانون واللغة التي ستستخدم في حال حدوث أي نزاع يتعلق بأعمال الأوراق المالية، فعلى سبيل المثال، يُتيح المركز السعودي للتحكيم التجاري مجموعة واسعة من الخيارات التي تمكن الأطراف من تحديد آلية التحكيم المناسبة لهم بكل مرونة

ويمكن اللجوء إلى لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية فيما يتعلق في منازعات الأوراق المالية التي تقع في نطاق نظام السوق المالية، وذلك في حال لم يتفق أطراف النزاع على إحالته للتحكيم.

كما أن التواصل بين مؤسسة السوق المالية الحاصلة على الرخصة الدولية وعملائها يتم بناءً على اللغة المحددة بموجب الاتفاقيات والشروط المتفق عليها بين مؤسسة السوق المالية و عميلها.

أبرز مزايا الحاصلين على الرخصة الدولية



متطلبات الترخيص للرخصة الدولية

1	الهيكل القانوني	أي شكل قانوني مؤسس في المملكة.
2	المقر الرئيس	المقر الإقليمي المرخص له من قبل وزارة الاستثمار.
3	متطلبات رأس المال	رأس مال يغطي مصروفات متوقعة لمدة عام.
4	القدرة والملائمة	1. القدرة والملائمة للقيام بنوع وحجم أعمال الأوراق المالية موضوع طلب الترخيص. 2. امتلاك الخبرات والموارد الكافية لممارسة نوع أعمال الأوراق المالية خارج المملكة. 3. وجود الخبرات الإدارية، والنظم المالية، وسياسات ونظم إدارة المخاطر، والموارد التقنية، والإجراءات والنظم التشغيلية الكافية للوفاء بالالتزامات التجارية والنظامية لممارسة نوع أعمال الأوراق المالية خارج المملكة موضوع طلب الترخيص. 4. أن أعضاء مجلس إدارته، ومسؤوليه، وموظفيه، ووكلاءه، الذين سيمارسون أعمال الأوراق المالية موضوع طلب الترخيص يتمتعون بالمؤهلات والمهارات والخبرات الضرورية، ويتصفون بالأمانة والنزاهة لممارسة تلك الأعمال.
5	المعلومات والمستندات المطلوبة	1. المسيطرون 2. الروابط الوثيقة (هوية الشخص وما يثبت بأن هذا الارتباط لن يعوق فعالية إشراف الهيئة) 3. قرار الجهاز الإداري 4. قائمة الأعمال 5. خطة العمل 6. القوائم المالية 7. الأشخاص المسجلون (يتطلب تسجيل الرئيس التنفيذي أو عضو مجلس الإدارة المنتدب، والمدير المالي، وكبار التنفيذيين ومديري الإدارات، ومسؤول المطابقة والالتزام، ومسؤول التبليغ عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب). 8. مستندات التأسيس 9. هيكل الملكية 10. الهيكل التنظيمي
6	البدء بممارسة العمل	إشعار الهيئة بالبدء بممارسة العمل المرخص له به خلال فترة (12) شهر من الحصول على الترخيص.



خالص الشكر